

يعتبر كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد التمويل الدولي غرييس إيراديان، أنّ الأنباء عن تشكيل حكومة اختصاصيين زادت من احتمال تنفيذ الإصلاحات اللازمة لحصول لبنان على أموال «سيدر» البالغة ١١ مليار دولار، والتي تعهد بها المجتمع الدولي لتطوير البنية التحتية للبلاد.

IIF's Medium-Term Illustrative Scenarios

	Scenario A: deep reforms & adequate external financing (50% probability)							Scenario B: partial reforms & limited external financial (50% probability)				
	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2020	2021	2022	2023	2024
Real GDP Growth, %	-1.9	-3.8	-4.7	1.5	3.0	3.8	5.0	-9.0	-7.4	-4.6	-2.3	-0.5
CPI inflation, end of period, %	3.9	6.9	14.3	9.0	4.5	4.0	3.0	28.5	35.2	26.4	19.5	10.6
Current account, USD billion	-12.4	-10.8	-4.9	-5.2	-4.5	-4.2	-4.1	-7.3	-7.9	-8.0	-8.9	-9.2
Net capital flows, USD billion	4.1	2.5	3.1	7.6	7.5	6.4	6.4	1.2	1.8	0.8	0.5	0.3
FC reserves, USD billion	32.5	28.2	26.4	28.8	31.7	33.9	36.2	17.5	11.3	4.5	3.2	1.5
Fiscal balance, % GDP	-11.5	-11.9	-7.3	-5.4	-2.5	-0.2	1.7	-9.4	-10.2	-11.9	-10.7	-10.2
Government debt, % GDP	154.9	162.7	151.8	123.6	115.9	108.7	100.4	153.6	149.8	150.3	151.5	153.3
Official rate, average, LL/USD	1,508	1,508	1,508	2,100*	2,142	2,185	2,229	1,508	1,508	1,508	1,508	1,508
Parallel rate, average, LL/USD	1,508	1,617	1,980	2,100*	2,142	2,185	2,229	2,310	2,750	3,200	3,380	3,680
GDP, USD billion	55.0	53.2	52.8	52.4	57.3	61.1	64.8	47.9	43.1	42.7	41.4	40.9

Source: Lebanese authorities for 2018; and IIF estimates for 2019 and forecasts for 2020-2024. *We expect unification of the two rates by mid-2021.

أعدّ كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance IIF) غرييس إيراديان تقريراً بعنوان «أمام لبنان فرصة لاستعادة الاستقرار»، عدّد خلاله ١٠ عناصر رئيسية للإصلاحات:

١- خفض أسعار الفوائد

بعد قرار جمعية المصارف خفض الفائدة المرجعية في سوق بيروت الى ٨,٥% على الودائع بالدولار والى ١١,٥% بالليرة اللبنانية، اعتبر إيراديان أنّه ما زالت هناك حاجة لخفض اضافي بنسبة ١% على الودائع بالدولار الاميركي وعلى فوائد الدين العام، من اجل تعزيز السيولة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص والتخفيف من حدة تداعيات الاصلاح المالي.

٢- استعادة عافية النظام المصرفي

من المرجح أن يتمّ تقليص حجم القطاع المصرفي وإعادة رسميته وهيكلته، بعد ان تعرّضت البنوك لضغوط كبيرة مع تدهور جودة الأصول والربحية والسيولة بالعملة الأجنبية. فقد تراجعت قروض القطاع الخاص بنسبة ١١% من نهاية عام ٢٠١٨ إلى نهاية عام ٢٠١٩. ومن آب إلى كانون الاول ٢٠١٩، فقدت البنوك التجارية حوالي ١٠ مليارات دولار من الودائع (أي ما يعادل ٦% من إجمالي الودائع). وارتفعت القروض المتعثرة إلى أكثر من ١٦% من إجمالي القروض. وتدهورت أوضاع السيولة على خلفية تدفقات الودائع. وفيما تضاعف النقد المتداول منذ حزيران ٢٠١٩ إلى ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٠، اقترح إيراديان أن يقوم مصرف لبنان بفتح حسابات مضمونة جديدة بحدّ أدنى من فترة الاستحقاق من اجل جذب جزء من السيولة التي يحتفظ بها القطاع الخاص نقداً.

٣- الاستمرار في التعديل المالي

استناداً إلى المعلومات الجزئية، يقدّر العجز المالي لعام ٢٠١٩ بنسبة ١١,٧% مقارنة بنسبة ٨% من إجمالي الناتج المحلي مقدّرة في الميزانية. ويعزى هذا التدهور بشكل رئيسي إلى انهيار إيرادات الضرائب في الربع الأخير من عام ٢٠١٩. وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦٢% من الناتج المحلي الإجمالي إذا تمّ احتساب السعر الرسمي للصرف، والى ١٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي إذا تمّ استخدام سعر الصرف الموازي في نهاية ٢٠١٩.

تعتمد مسودة ميزانية ٢٠٢٠ اعتماداً كبيراً على تخفيض مدفوعات الفائدة على الدين المحلي وخفض كبير آخر في النفقات الرأسمالية الممولة محلياً. وبالتالي، يمكن وفقاً لإيراديان ان يؤدي مزيد من الانكماش المتواصل في الإنتاج، وضغط الواردات، والتهرب الضريبي إلى انخفاض إضافي قدره ١,٩ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الإيرادات (من ١٨,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٦,٦% في عام ٢٠٢٠). ورغم ذلك، من المتوقع أن يتقلص إجمالي الإنفاق الحكومي بما لا يقل عن ٦ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توفير ٤,٥ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من

خدمة الدين العام، و١,٥ نقطة مئوية في الإنفاق الآخر. وفي النتيجة، يمكن أن يتقلص العجز المالي من ١١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠.

وبالتالي، ستحتاج السلطات إلى تنفيذ إجراءات عدّة في إطار التعديل المالي:

- معدلات ضريبية أعلى لفئات الدخل الأعلى، وتحويل العبء الضريبي إلى الأسر الأكثر ثراءً ابتداءً من عام ٢٠٢١.
- فرض غرامات على الممتلكات الساحلية المبنية بطريقة غير قانونية.
- إغلاق جميع المعابر غير القانونية ومكافحة التهريب.
- تعزيز إدارة الإيرادات الضريبية ومكافحة التهريب الضريبي المنتشر.
- تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها في كهرباء لبنان.
- إعادة جدولة وخفض أسعار الفائدة الفعلية على الدين العام بنسبة ٣ نقاط مئوية (من ٦,٥% إلى ٣,٥%).
- إعادة هيكلة الإدارة العامة، بما في ذلك إغلاق المؤسسات العامة القديمة، والقضاء على الآلاف من الموظفين الأشباح في القطاع العام.
- إصلاح نظام التقاعد.
- تشكيل لجنة مكافحة الفساد.
- اقرار قانون استعادة الأموال العامة المسروقة.
- إعداد خطة لخصخصة الاتصالات.

وأوضح إيراديان، أنه بعد عام ٢٠٢٠، مع التنفيذ الكامل للإصلاحات المالية والهيكلية، ومع افتراض استقرار سعر الصرف عند حوالي ٢٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل الدولار، من المتوقع أن تنخفض نسبة الديون بوتيرة سريعة إلى ١٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٤ في ظل السيناريو المتفائل.

٤- إصلاح مؤسسة كهرباء لبنان

يظل قطاع الكهرباء عبئاً ثقيلاً على الميزانية. فقد بلغت تحويلات الميزانية إلى كهرباء لبنان ١,٧ مليار دولار أي ما يعادل ٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. ولطالما عرفت السلطات كيفية إصلاح قطاع الكهرباء واعترفت به كخطة أساسية للإصلاح، لكن لم يتحقق تقدّم كبير حتى الآن.

٥- السعي للحصول على برنامج من صندوق النقد الدولي

تقدّر احتياجات لبنان الخارجية من التمويل بنحو ٢٤ مليار دولار (٤٢% من الناتج المحلي الإجمالي) على مدى ٥ سنوات (٢٠٢٤-٢٠٢٠) لتجنّب المزيد من الانخفاض في إجمالي الاحتياطيات الرسمية. وهذا يعكس احتياجات التمويل الكبيرة والتأخر الطويل المتوقع، أن تتمكن البلاد من العودة إلى الوصول الكامل إلى الأسواق بمعدلات مستدامة. واعتبر إيراديان أنّ التمويل الذي تمّ التعهّد بتقديمه بقيمة ١١ مليار دولار من CEDRE، يعدّ رقماً كبيراً ومرحباً به، لكنه لا يكفي لتمويل العجز المزودج وزيادة احتياطيات العملات الأجنبية.

في هذا السياق، أمل أن تسعى الحكومة الجديدة للحصول على برنامج من صندوق النقد الدولي لتوفير تمويل إضافي ووقف التدهور الاقتصادي وتعزيز العملات الأجنبية السائلة.

وفي حين أنّ حجم تمويل صندوق النقد الدولي يعتمد على الاحتياجات المالية وقوة الإصلاح التي ستفدها السلطات، فقد يصل القرض إلى حوالي ٨,٥ مليارات دولار، أي ما يعادل ١٠٠% من حصة لبنان في صندوق النقد الدولي (بما يتماشى مع برامج صندوق النقد الدولي الأخرى، بما في ذلك الأرجنتين وأيسلندا) والتي امتدّت على مدى ٣ سنوات. ويمكن أن يحفز البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي أيضاً تمويلاً إضافياً من مصادر متعددة الأطراف وثنائية تبلغ حوالي ٣ مليارات دولار بالإضافة إلى قروض ميسرة بقيمة ١١ مليار دولار.

٦- إعادة جدولة الديون

يمكن تنفيذ العديد من التدابير من قبل السلطات، بما في ذلك تمديد آجال الاستحقاق للديون المحلية التي تمثل حوالي ٦٢% من إجمالي الدين العام في نهاية عام ٢٠١٩. ويمكن استبدال السندات المستحقة بسندات جديدة ذات آجال أطول، وربما في عائدات منخفضة في سياق برنامج مع صندوق النقد الدولي.

٧- توحيد أسعار الصرف في ظل ظروف مستقرة

حالما يتحسن الوضع المالي وتتم استعادة الثقة ويتم تأمين التمويل الكافي من CEDRE وصندوق النقد الدولي، يمكن السعي إلى تعديل سعر الصرف الرسمي. في مثل هذه البيئة، من شأن توحيد سعر الصرف أن يعزز الشفافية ويحسن السيولة في سوق الصرف. ومع ذلك، ستحتاج هذه الخطوة إلى أن تكون مدعومة بسياسة نقدية مشددة تبقى التضخم تحت السيطرة، من خلال تعزيز مرونة القطاع المصرفي، والالتزام بالإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك الحوكمة والتقدّم الكبير في إصلاح مؤسسة كهرباء لبنان.

٨- خصخصة شركتي الخليوي ومؤسسات عامة أخرى

ينبغي أن تكون الخصخصة عنصراً رئيسياً آخر في برنامج إصلاح الحكومة الجديدة بهدف تخفيض الدين العام وتحسين الكفاءة. يمكن لخصخصة شركتي الخليوي أن تولد أموالاً كافية لتخفيض الدين الحكومي بأكثر من ٦ مليارات دولار (١٣% من الناتج المحلي الإجمالي) دفعة واحدة.

٩- الحد من الفساد

أدى الفساد المستشري في لبنان إلى تفويض النمو الاقتصادي وتفاقم عدم المساواة، وساهم في حدوث عجز كبير وارتفاع الدين العام. لذلك ينبغي أن تكون معالجة الفساد وتحسين الحكم عنصرين أساسيين في الإصلاحات المالية والهيكلية. ومع ذلك، فإن التقدم في هذه المجالات يتوقف على إرادة سياسية قوية ومستدامة.

١٠- إنشاء صندوق الحماية الاجتماعية

في بيئة الركود الحالية، يُعد الاستهداف الكافي لبرامج الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة أمراً ضرورياً. فيجب إنشاء شبكة أمان للتخفيف من الآثار السلبية للانكماش على أكثر المجموعات ضعفاً. ويمكن تخصيص تحويلات نقدية تبلغ حوالي ١٠٠ دولار شهرياً لـ ٢٠٠,٠٠٠ أسرة فقيرة لتغطية الاحتياجات الأساسية. ولتغطية التكلفة، يجب إنشاء صندوق اجتماعي خاص بقيمة حوالي ٢ مليار دولار يمكن تمويله من خلال منح CEDRE واسترداد الأموال العامة المسروقة.

المخاطر تبقى قائمة

في المقابل، رأى ايرديان في تقريره، أنّ المخاطر تبقى قائمة، حيث قد يستقيل مجلس الوزراء أو يتعرّض لضغط شديد من قبل مجموعات المصالح الخاصة، والتي قد تعيق حدوث الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة.

ويمكن أن يؤدي «ارتفاع البطالة وتدهور الظروف الاجتماعية إلى اختبار عزم السلطات على تنفيذ السياسات في إطار البرنامج الاقتصادي المقترح». كما يمكن أن يكون حجم تأثير الأزمة المالية على العائلات والشركات وقطاعات الخدمات الرئيسية في الاقتصاد أكبر مما كان متوقعاً. وإنّ التمويل الخارجي المتاح قد يكون غير كافٍ.